



قال لي صاحبي ونحن نتحاور في أحوال الثورة السورية وما آلت إليه، وفي الواجب في هذه المرحلة: الثورة الآن بحاجة إلى مشروع وطني لا مشروع إسلامي.

وبعبارة بالنسبة لي واضحة جلية، فالمشروع الوطني هو المشروع الجامع الذي تتفق عليه جميع المكونات الوطنية المؤثرة أو جلها، ويُشكّل القاسم المشترك لمطالبه، ويكون عادةً دون طموح جميعهم، لكنهم يتواافقون عليه لأنّه الأمر الممكّن، ويحقق لهم مصلحة مشتركة.

بينما المشروع الإسلامي هو الذي يكون فيه السلطان للشريعة في كل شؤون الحياة، في الحكم والاقتصاد وشؤون المجتمع والعقوبات وعلاقة المسلمين بغيرهم، كما هو الشأن في الخلافة الإسلامية الراسدة، وليس معنى هذا أن يظلم المشروع الإسلامي بعض مواطنه أو يغنمّهم حقوقهم، بل لا يكون المشروع إسلامياً حفاظاً حتى يحكم بالعدل بين الجميع، ويعطي كل ذي حق حق.

كلّ هذا مفهومٌ وجيّد، لكن هذا التقابل والتضاد في الإشارة إلى المنشرين "مشروع وطني لا مشروع إسلامي" ربما كان السبب وراء رفض البعض لفكرة المشروع الوطني ومحاربته، ومحاولات الغلاة لتشويه صورة المطالبين به وتخوينهم والطعن في دينهم.

ذلك أن العبارة قد توحى لبعض البسطاء ولمن يريد أن يصطاد في الماء العكر بأن المشروع الوطني هو مخالف لدين الإسلام وخروج عنه، كما يقال: "بنك إسلامي" في مقابلة البنك الربوي، و"ذبح إسلامي" في مقابلة الميّة!

وهذا فهم باطل؛ فالمشروع الوطني إذا كان عملاً بالقدر المستطاع، وسكتواً عما لا يستطيع - دون النص على إسقاطه من الدين - فهو معتبر شرعاً.

إذ إنَّ العمل على قدر الوسع أصل ثابت من أصول الشريعة دلَّت عليه محاكمات النصوص:

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا

{فَاتَّقُوا إِلَهٌ مَا أَسْتَطَعْتُمْ}

(فَمَا أَمْرَتُكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ)

(من رأى منك منكراً فليغیره بيده ، فإن لم يستطع فلسانه ، فإن لم يستطع فبقباله)

والتكاليف الشرعية لا تتوجه إلا على القادر.

قال شيخ الإسلام: "ولا يكون ذلك - أي السكوت عن الأمر والنهي بما لا يمكن علمه أو عمله إلى وقت الإمكان" - من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل".

ويقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي في تفسير سورة هود، في جملة الفوائد من قول شعيب عليه السلام {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا أُسْتَطَعْتُ} "منها: أَنَّ مَنْ قَامَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنِ الإِصْلَاحِ, لَمْ يَكُنْ مَلُومًا وَلَا مَذْمُومًا فِي عَدَمِ فَعَلَهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ", وقال في موضع آخر: "إِنْ أَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ الدُّولَةُ لِلْمُسْلِمِينَ وَهُمُ الْحُكَّامُ, فَهُوَ الْمَتَعِينُ", وَلَكِنْ لَعْدِ إِمْكَانِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فَالْمَرْتَبَةُ الَّتِي فِيهَا دَفْعَةٌ, وَوَقَايَةٌ لِلَّدِيْنِ وَالدُّنْيَا مُقْدَّمَةٌ".

فالمشروع الوطني له شرعية إسلامية طالما كان هو الممكن والمستطاع، وإنكار عليه فهو وتنطع وليس من الإسلام في شيء!

بل أزيد فأقول: إنَّ إلحاقي وصف "إسلامي" بالأشياء؛ كمشروع إسلامي، وحجاب إسلامي، ومدرسة إسلامية، لم يكن في حضارتـنا إلى وقت قريب، ومع أنه لا مشـاحة في الاصطلاح؛ لكن إذا كان الاصطلاح سـيشوـش على أـفـهـامـ الناسـ فيـجبـ أنـ تكونـ حـذـرـينـ فـيـ استـخـدامـهـ.

وقد تتفاوتُ اجتهاداتنا في تقديرِ القدر المستطاع في المشروع الوطني، لكن مثل هذا التفاوت -مع التسليم بالأصل- لا يؤدي إلى التخوين والاتهام في الدين، فضلاً عن التكفير واستحلال دماء المخالفين.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المصادر: